

 لبنان
المرصد
الاقتصادي

الإنكار الكبير

خريف 2021



مجموعة البنك الدولي
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الموجز التنفيذي

إن حجم ونطاق الكساد المتعمد في لبنان يؤدّيان إلى تفكك الركائز الأساسية للاقتصاد السياسي لفترة ما بعد الحرب الأهلية. وكان مرصد الاقتصاد اللبناني الصادر في خريف 2020 بعنوان «الكساد المتعمد» قد أشار إلى أن الركود كان مفروضاً بشكل ذاتي، لا بل فرضته على الشعب النخبة التي حكمت البلد لوقتٍ طويل وقبضت على الدولة ووضعت يدها على ريعها الاقتصادي (شكّلت قبضة النخبة التي تعيق التنمية في لبنان موضوع أطروحة أساسية للتشخيص الوطني المنهجي للبنان، البنك الدولي). ولا تزال هذه القبضة قائمة بالرغم من (1) أزمة قدرناها أن تكون من بين الانهيارات الاقتصادية الثلاثة الأكثر حدةً عالمياً منذ الخمسينات من القرن التاسع عشر (لبنان يغرق (نحو أسوأ ثلاث أزمات عالمية)، نشرة مرصد الاقتصاد اللبناني، ربيع 2021)؛ و(2) تحركات شعبية غير طائفية وأحياناً واسعة وكثيفة. وفضّلت النخبة التمسك بالسلطة وبريعها - وإن كان هذا الأخير يتقلص ويتلاشى بسرعة فائقة - مما يمنع التعافي من خلال الامتناع عن إدخال الإصلاحات الأساسية على نموذج التنمية لفترة ما بعد الحرب الأهلية الذي بات غير مستدام وفاشل.

يُتوقَّع أن يتراجع إجمالي الناتج المحلي الفعلي بنسبة 10.5 في المئة في العام 2021، إثر تقلص بلغ 21.4 في المئة في العام 2020. وفي الواقع، تدهور إجمالي الناتج المحلي في لبنان من 52 مليار د.أ. في العام 2019 إلى ما يُتوقَّع أن يبلغ 21.8 مليار د.أ. في العام 2021، مما يشكل تقلصاً نسبته 58.1 في المئة، ليشكل أكبر تقلص على لائحة تضم 193 بلداً. ويولد الركود المتعمد ندباتٍ طويلة الأثر على المجتمع والاقتصاد في لبنان: فالخدمات العامة الأساسية تنهار؛ وعدد اللبنانيين الذين يلجؤون للهجرة يزداد؛ لا سيّما ذوي المهارات العالية. وفي موازاة ذلك، تتحمل الفئات الفقيرة والمتوسطة العبء الأكبر للأزمة، وهي الفئات التي لم يكن النموذج القائم يلبي حاجاتها أصلاً - إذ كان لبنان من بين البلدان الأقل مساواةً في ما قبل الأزمة

العالمية (أسود، 2017).⁷ ويُتوقَّع أن تواصل مكونات إجمالي الناتج المحلي كافةً، باستثناء صافي الصادرات، المساهمة بشكل سلبي في النمو في العام 2021.⁸ ويُعتبَر الميزان التجاري في الخدمات، على رأسها السياحة، مصدرٍ مُو نادراً. فقد ارتفع عدد السائحين الوافدين بنسبة 101.2 في المئة خلال الأشهر السبعة الأولى من العام 2021 (2021-7M). وفي موضوعنا الخاص في هذا العدد، نحلّل بشكل مفصّل الأسباب وراء الإرتفاع الأضعف من المتوقع في الصادرات على الرغم من التدهور الحاد في قيمة الليرة اللبنانية. ولا يزال الاستهلاك الخاص يعاني بشدة، بعدما تعرّض لضربةٍ قويةٍ منذ اندلاع الأزمة في نهاية العام 2019.

لا تزال الفوضى المالية والنقدية إلى جانب تضخم متنامٍ تتحكم بظروف الأزمة. فقد تدهور سعر الصرف بشكل أكبر في العام 2021، مع تدهور سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي بنسبة 211 في المئة (سنوياً) على مدى الأشهر الأحد عشر من العام 2021، متجاوزاً خلالها عتبة الـ 22000 ليرة لبنانية للدولار الواحد⁹ بشكل متكرّر. ويندرج ذلك ضمن نظام أسعار صرف

⁷ أسود، ليديا (2017)، *World Bank Rethinking the Lebanese Economic Miracle: The Extreme Concentration of Income and Wealth in Lebanon 2005-2014*، ورقة عمل رقم 13/2017 صادرة عن World Inequality Lab.

⁸ تجدر الإشارة إلى أنه، على مرّ السنوات الأخيرة، ساهمت الصادرات الصافية في النمو بشكل إيجابي بسبب انهيار في الطلب المحلي الذي يعتمد على الواردات بشكل كبير في لبنان.

⁹ شهدت بداية العام الجديد حدثاً مؤسفاً، وإن كان متوقّفاً بعض الشيء، بالنسبة إلى الاقتصاد اللبناني: ففي 4 كانون الثاني 2022، تجاوز سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي عتبة 30000 ل.ل. للمرة الأولى.

د.أ.، متراجماً بـ5.3 مليار د.أ. منذ نهاية العام 2020. وفي موازاة ذلك، يُقدَّر الاحتياطي الإلزامي على ودائع عملاء المصارف بالعملات الأجنبية بـ14.8 مليار د.أ. ولا ينشر مصرف لبنان صافي الاحتياطي، لكن يُقدَّر أن يكون سلبياً.

كما سبق وحذّرنا مراراً وتكراراً، يحتاج لبنان بشكل عاجل إلى اعتماد وتنفيذ خطة إصلاحية موثوقة، وشاملة، وعادلة من أجل تفادي الانهيار الكامل للشبكة الاجتماعية والاقتصادية ووضع حدٍّ فوري لخسارة الرأسمال البشري الذي يسير في اتجاه لا رجعة فيه¹². وكما تمّ تفصيله والدعوة إليه في نشرتنا الاقتصادية السابقة، يجب أن تعتمد هذه الاستراتيجية على: (1) إطار سياسة نقدية جديد يُعيد الثقة والاستقرار إلى سعر الصرف؛ و(2) برنامج إعادة هيكلة الدين الذي من شأنه أن يحقق الحيز المالي على المدى القصير واستدامة الدين على المدى المتوسط؛ و(3) إعادة هيكلة شاملة للقطاع المالي من أجل استعادة ملاءة القطاع المصرفي؛ و(4) تصحيح مالي منصف وتدرجي يهدف إلى إعادة الثقة في السياسة المالية؛ و(5) إصلاحات معززة للنمو؛ و(6) تعزيز الحماية الاجتماعية.

¹⁰ منذ صدور نشرة مرصد الاقتصاد اللبناني (طبعة خريف 2021)، عدلنا متوسط سعر الصرف الذي يحتسبه البنك الدولي لمقابلة التغيرات في دعم سعر صرف الليرة مقابل العملات الأجنبية، بما في ذلك فارق التغطية عن المحروقات والأدوية. ومن أجل الاطلاع على شرح أكثر تفصيلاً، يُرجى الإحالة إلى الهامش رقم 22.

¹¹ أي في حال تدهور متوسط سعر الصرف بنسبة 100 في المئة، يرتفع التضخم بين 55 و77 نقطة مئوية.

¹² أصدر البنك الدولي سلسلة من التقارير/مذكرات السياسة التي توضح بالتفصيل إصلاحات هيكلية وقطاعية محددة كان من الممكن أن تساعد في تحقيق هبوط سلس قبل الأزمة. وتشمل هذه: (1) البنك الدولي (2016)، *Priority Reforms for the Government of Lebanon*. كانون الأول/ديسمبر 2016؛ (2) وسام حركة وكريستوس كوستوبولوس (2018)، *Strategic Assessment: A Capital Investment Plan for Lebanon* مجموعة البنك الدولي، واشنطن العاصمة؛ (3) البنك الدولي (2018)، *Risking Lebanon*. مرصد الاقتصاد اللبناني، عدد خريف 2018

ومع إخفاق الحكومة اللاحق في التخلص من مخاطر الاقتصاد، أصدر البنك أيضاً منشورات حددت التدابير التي عالجت ظروف الأزمة. على وجه التحديد، نحيل القارئ إلى: (1) البنك الدولي (2019)، *When Gravity Beckons*. مرصد الاقتصاد اللبناني، عدد خريف 2019؛ (2) البنك الدولي (2020)، *The Deliberate Depression*. مرصد الاقتصاد اللبناني، عدد خريف 2020؛ (3) البنك الدولي (2021)، *Lebanon Sinking (To the Top 3)*. مرصد الاقتصاد اللبناني، عدد ربيع 2021

متعدّدة يشمل أيضاً سعر الصرف الرسمي (1507.5 ل. ل. مقابل دولار أمريكي واحد)، بالإضافة إلى أسعار صرف أدنى وضعها مصرف لبنان (المصرف المركزي). وبشكل عام، تدهور متوسط سعر الصرف الذي يحتسبه البنك الدولي¹⁰ بنسبة 219 في المئة سنوياً خلال الأشهر الأحد عشر من العام 2021. وأدت تقلّبات سعر الصرف إلى زيادة التضخم الذي يُقدَّر بحوالي 145 في المئة في العام 2021 - وهو ثالث أعلى معدّل تضخم في العالم بعد فنزويلا والسودان. وبعد تراجعته إلى 100.6 في المئة سنوياً مع حلول حزيران 2021، ارتفع التضخم مجدداً ليلبلغ 173.6 في المئة (سنوياً) في تشرين الأول. ويرتبط الارتفاع هذا منذ حزيران برفع/تلاشي الدعم المستمر عن السلع المستوردة بالعملات الأجنبية. ويُقدَّر معامل انتقال تغيرات سعر الصرف بـ59-77 في المئة¹¹.

تحسّنت المالية العامة في العام 2021 مع تراجع الإنفاق بوتيرة أسرع من الدخل. ويُتوقَّع أن تتراجع المداخيل إلى النصف تقريباً نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي، من نسبة منخفضة أصلاً بلغت 13.1 في المئة في العام 2020 إلى 6.6 في المئة في العام 2021 - وهو ثالث أدنى معدل دخل على المستوى العالمي في العام 2021، بعد الصومال واليمن. كما أن تقلص الإنفاق كان أكثر وضوحاً، فتراجع 9.4 نقطة مئوية ليلبلغ 7 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في العام 2021. ويعكس ذلك بشكل جزئيّ تسديدات فوائده منخفضة بسبب عدم سداد اليوروبوندز وترتيب مؤاتٍ مع مصرف لبنان على الديون المحلية، بالإضافة إلى التخفيضات الجذرية في الإنفاق الأولي (التي انخفضت بمقدار 4.2 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، على مدى الأشهر الست الأولى من العام 2021). ونتيجة لذلك، نتوقَّع بلوغ رصيد المالية العامة الكلي (الأولي) -0.4 - (0.2) في المئة من إجمالي الناتج المحلي في العام 2021، مقارنةً مع -3.3 - (0.8) في المئة في العام 2020.

إن التوقُّف المفاجئ في التدفقات الرأسمالية الداخلة والعجز الكبير في الحساب الجاري، استمرّا في استنزاف إجمالي احتياطات النقد الأجنبي لمصرف لبنان على نحو مستمر. وبقيت نسبة عجز الحساب الجاري إلى إجمالي الناتج المحلي على حالها في العام 2021، عند معدل متوقَّع قدره 9.8 في المئة، مع تعويض التحويلات الكبيرة والسياحة عن عجز أكبر في تجارة السلع. ويعزى ارتفاع نسبة عجز التجارة في السلع إلى إجمالي الناتج المحلي في العام 2021 بشكل كبير إلى تدهور حاد في إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي (أثر القاسم المشترك). ويُتوقَّع التعويض عن ذلك من خلال تحسن الميزان التجاري في الخدمات، مدفوعاً بالتعافي القوي في مجال السياحة. وبحلول أيلول 2021، بلغ إجمالي احتياطي النقد الأجنبي (باستثناء احتياطي الذهب) في مصرف لبنان 18.8 مليار



مجموعة البنك الدولي

1818 H Street, NW

واشنطن العاصمة 20433